اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ملف الطاقة يترنح!

ثنائية النفط والكهرباء في العراق ما زالت مثيرة للجدل في ظل النقص الحاد في إنتاج الطاقة الكهربائية، ومستوى الإنتاج الخجول للنفط على الرغم من إقدام الحكومة على إبرام عدد من عقود الخدمة في مواقع نفطية وغازية متفرقة في العراق تحت مسمى جولات التراخيص.

وعلى الرغم من إنفاق مبالغ طائلة قدرت بحوالي ٢٧ مليار دولار لقطاع الكهرباء فقط، فما زالت تحتاج إلى عصا موسى السحرية ، ونقولها بمنتهى الصراحة كمتابعين لهذا المشهد بدقة إن العائق ليس فنيا ولوجستيا بقدر ما هو سوء تخطيط وفشل ذريع لوزارة الكهرباء في إدارة هذا الملف وفساد مالي وإداري يزكم الأنوف من دون علاج رادع من قبل المؤسسات الرقابية .

ولم يبق في قوس الصبر منزع للمستهلكين لينتظروا وعوداً فارغة جوفاء يطلقها المسؤولون على اختلاف مستوياتهم وأصنافهم، حتى غدت تصريحاتهم تلك محض أكذوبة أو نكتة تفنن العراقيون في صياغاتها ، ولم نر في الأفق معالجات حقيقية من شأنها تذليل تداعيات ومصاعب هذه الأزمة المتفاقمة ، باستثناء معالجات ترقيعية لا تجدي نفعاً .

ولا بد أن نشير هنا إلى اللجنة الوزارية المشرفة على قطاع الطاقة والتي يقودها نائب لرئيس الوزراء خصصت مهمته بالإشراف والمتابعة وبصلاحيات كبيرة ، نقول إنها فشلت هي الأخرى في إدارة ملف الطاقة بشقيه الكهرباء من جهة والنفط والغاز من جهة أخرى، بل ان الرؤى والاستراتيجيات الخاصة بهذا الملف لم تحقق مؤشرات نجاح واضحة في ظل الإصرار عليها والانصراف في أحايين كثيرة من المهمة الفنية والمهنية إلى التصريحات السياسية التي تخلق الأزمات وتجعل الهوة واسعة بين أصحاب القرار من الطبقة السياسية والتي عادة ما تتزامن مع الخلافات السياسية الكبيرة السائدة حالياً في البلد .

وعندما نتحدث عن الأرقام فإنها الطامة الكبرى ، فالصادرات لم تتجاوز حاجز الثلاثة ملايين برميل يومياً على الرغم من الوعود التي أطلقها المسؤولون الحكوميون وعلى رأسهم وزير النفط السابق ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الحالي الدكتور حسين الشهرستاني إبان بدء جولات التراخيص الأولى والثانية خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وما تلاهما في جولة التراخيص الثالثة ببلوغ الصادرات أكثر من ٣ مليونات برميل يوميا خلال عام ٢٠١٢ وتصاعدها بشكل تدريجي خلال الأعوام اللاحقة ، اما الطاقة الكهربائية فما زالت أقل من ١٠ آلاف ميكاواط والحاجة الفعلية حوالي ١٦ – ١٧ الف ميكاواط .

ومن هنا نرى أن تمتلك الحكومة شجاعة كافية للاعتراف بفشل القطاع العام في ملف الطاقة وإحالته الى القطاع الخاص عن طريق الاستثمار الأجنبي لاسيما في قطاع الطاقة الكهربائية ، لحساسية قطاع النفط والغاز والجدل المستمر بين الشركاء حيال المواد الدستورية الخاصة بملف النفط والغاز ، حيث لا بد من دراسة هذا التوجه بجدية وبسرعة والاستعانة بالخبرات الوطنية والأجنبية المتخصصة بهذا الملف والاتجاه إلى الاستثمار الأمثل بدلاً من الترنح واللوذ خلف التصريحات والوعود الباهتة .

العراق والسعودية وإيران والأكوادور يتنافسون على رئاسة أوبك

الغضبان لـ(المدى): العراق اقترح ضرورة مقابلة المرشحين لبيان مستوى كفاءتهم

□ بغداد / قيس عيدان

ثامر الغضبان

منظمة اوبك (ارشيف)

في الوقت الذي أعلنت فيه منظمة أوبك عن التوصل إلى اختيار أمين عام جديد لها، معطلة بذلك محادثات حساسة تنذر بإشعال التنافس على النفوذ مع سعي السعودية وإيران والعراق للفوز بالمنصب الرفيع.ونقلت أنباء صحفية عن مسؤولين في منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك إن لجنة مختصة كان من المقرر لها أن تجتمع في مقر المنظمة في فيينا خلال شهر آب الجاري، لكن أصبح من المرجح الآن أن يعقد اجتماعها خلال تشرين الأول المقبل، حيث تواجه أوبك غالبا صعوبات في الاتفاق على أمينها العام، وتأتي مهمة تعيين من يخلف الأمين العام المنتهية ولايته الليبي عبد الله البدري، مع تطبيق العقوبات الغربية الاقتصادية على إيران، ما قد يؤدي إلى توترات سياسية بين الدول الإثني عشر الأعضاء في المنظمة.

ورشح العراق من جانبه مستشار الطاقة ووزير النفط الأسبق ثامر الغضبان لمنصب الأمين العام، بينما رشحت المملكة العربية السعودية ممثلها في المنظمة ماجد المنيف، ورشحت إيران وزير النفط الأسبق غلام حسين نزري، فضلا عن مرشح من الأكوادور.

ويتفق مراقبون على صواب اختيار ثامر الغضبان للمنصب، حيث عمل في القطاع النفطي مهندسا وخبيرا مخططا لسنوات طويلة، وأصبح وزيرا للنفط بعد عام ٢٠٠٣، ومستشارا لشؤون الطاقة للحكومة العراقية، ويرى وزير النفط الأسبق إبراهيم بحر العلوم في تطلع العراق لتسنم رئاسة منظمة الأوبك حقا طبيعيا، فهو من الدول المؤسسة ولم تتح له رئاسة المنظمة إلا مرة واحدة أواسط الستينيات عندما ترأسها الدكتور عبد الرحمن البراز عام ١٩٦٤ ، قبل ان يرأس الحكومة العراقية لاحقا، مؤكداً ان احتلال العراق اليوم المرتبة الثانية إنتاجا للنفط بين دول المنظمة يمثل سببا آخر لجدارة تنافسه على منصب الأمين العام.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ(المدى): ان الغضبان يحظى بدعم كبير من قبل وزارة النفط والحكومة والشخصيات الاقتصادية خصوصاً العاملة في مجال الطاقة وهو رجل معروف على المستوى المحلي والعالمي في مجال اختصاصه وله مشاركات عديدة في الندوات والمؤتمرات وشارك في بحوث عالمية وكانت مشاركته فعالة في منظمة أوبك.

وأضاف :إن جميع المؤشرات تعطي الأهمية لاختيار الغضبان المنصب كونه يمتلك الخبرة والدراية في مجال الطاقة وهو ايضاً شخصية معروفة على المستوى الدولي .

ويرى الخبير النفطي حمزة الجواهري أن شخصية الغضبان تصلح أن تكون دولية، نظرا لما يتمتع به من حضور وخبرة، وقدرة على معالجة المواقف بتأنٍ وحكمة .

من جانبه قال المرشح ثامر الغضبان لـ (المدى) : إن العراق وأثناء انعقاد الاجتماع الدوري للمنظمة الذي عقد مؤخراً تقدم بمقترح تشكيل لجنة لغرض مقابلة المرشحين لبيان مدى كفاءتهم وخبرتهم في هذه المجال لاسيما ان رئاسة المنظمة أصبحت بالتناوب .

وأضاف الغضبان : ان الأغلبية من أعضاء المنظمة أكدوا ان هذا النظام لم يعد يخدم أداء وعمل المنظمة في ظل التغييرات التي تشهدها المنطقة والعالم وعليه ارتأت المنظمة العمل بالنظام الداخلي والذي يتم من خلاله ترشيح مرشح من ذوي الاختصاصات ليشغل المنصب لمدة ثلاث سنوات أو اختيار مرشحين للفترة نفسها بالتناوب .

وحول وجود حسن النية لدول المنظمة على اختيار المرشح الكفوء أكد الغضبان "أننا نتعامل بحسن النية مع كفاءة وخبرة أي مرشح وليست هنالك أية مخاوف".

تناقض في مؤشرات التضخم بين البنك المركزي والتخطيط

□ بغداد /المدى

شهدت مؤشرات التضخم لشهر تموز الماضي استقرارا في معدلاتها مقارنة مع شهر حزيران الذي سبقه بعد أن سجلت ارتفاعا طفيفا بلغ (٠,٣٪) . في وقت أعلن فيه البنك المركزي العراقي عن ارتفاع التضخم السنوي الأساس لشهر تموز الماضي إلى ١٤٠,٧٪.

وأوضح بيان صحافي أصدره المكتب الإعلامي لوزارة التخطيط أن هذا الاستقرار جاء نتيجة انخفاض أسعار قسم الأغذية والمشروبات بنسبة (٠,٧٪) خلال الشهر المذكور وعلى وجه التحديد تراجع أسعار الفواكه والخضراوات .

واشار البيان الى : ان مؤشرات التضخم السنوي بالمقارنة مع شهر تموز من العام الماضي شهدت ارتفاعا واضحا بلغ (٥٠,٧٪) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار قسم السكن في عموم العراق بنسبة (١٠٪) بسبب ارتفاع قيمة ايجارات الدور السكنية التي وصلت الى (١٣٪) .

وذكر البيان: إن المركزي للإحصاء انجز تقرير التضخم لشهر تموز ٢٠١٢ الذي اعد على أساس جمع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في كافة محافظات العراق حيث أظهرت النتائج، مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى العراق، ارتفاعاً في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (١٣٨,١٪) في شهر تموز ٢٠١٢ بمعدل ٠,٣٪ عن الشهر السابق وبمعدل ٥,٧٪ مقارنة مع شهر تموز ٢٠١١ .

وأكد التقرير: ان قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية سجلت أسعاره انخفاضاً خلال شهر تموز ٢٠١٢ بمعدل ٠,٧٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لانخفاض أسعارها في منطقة الوسط بمعدل ٠,٧٪ وفي منطقة الجنوب بمعدل ١,٠٪ ، في حين ارتفعت أسعارها في منطقة كردستان بمعدل ٠,١٪. السبب الرئيسي لانخفاض أسعار هذا القسم على مستوى العراق يرجع بشكل رئيسي لانخفاض أسعار الخضراوات والفواكه. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بمعدل ٤,٩٪ مقارنة بأسعارها في تموز ٢٠١١.

وبين التقرير : إن قسم المشروبات الكحولية والتبغ سجلت أسعاره ارتفاعا خلال الشهر الحالي بمعدل ٠,٥٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعارها في منطقة كردستان بمعدل ٣,١٪ وفي منطقة الجنوب بمعدل ٠,٢٪ ، في حين استقرت في منطقة الوسط. سجلت أسعار هذا القسم إرتفاعاً بمعدل ٢,٧٪ مقارنة بأسعارها في شهر تموز ٢٠١١.

وأشار التقرير الى : أن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المناطق، سجلت الأسعار في منطقة كردستان في شهر تموز ٢٠١٢ مقارنة بالشهر السابق ارتفاعا مقداره ٠,٧٪ نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع في أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بمعدل ٠,١٪ ، أسعار المشروبات الكحولية والتبغ بمعدل ٣,١٪ ، أسعار الملابس والأحذية بمعدل ٠,١٪ ، أسعار السكن بمعدل ٠,٢٪ ، أسعار الصحة، النقل، التعليم والمطاعم بمعدل ٠,٣٪، أسعار السلع والخدمات المتنوعة بمعدل ٠,١٪.

وتابع التقرير: في منطقة الوسط سجلت الأسعار في شهر تموز ٢٠١٢ مقارنة بالشهر السابق ارتفاعا مقداره ٠,٤٪ نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار الملابس والأحذية بمعدل ٠,٢٪، أسعار السكن بمعدل ١,٥٪، أسعار الصحة، النقل، التعليم والمطاعم بمعدل ٠,٣٪، أسعار السلع والخدمات المتنوعة بمعدل ٠,١٪.

أما في منطقة الجنوب سجلت الأسعار في شهر تموز ٢٠١٢ مقارنة بالشهر السابق ارتفاعاً مقداره ٠,٣٪ نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع المشروبات الكحولية والتبغ بمعدل ٠,٢٪، أسعار الملابس والأحذية بمعدل ٠,١٪، أسعار السكن بمعدل ١,٤٪، أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة وأسعار الاتصال بمعدل ٠,١٪، أسعار التعليم بمعدل ٣,٥٪.

وأعلن البنك المركزي العراقي عن ارتفاع التضخم السنوي الأساس لشهر تموز الماضي إلى ١٤٠,٧٪، عازية السبب إلى ارتفاع أسعار السكن والكهرباء والمواد الغذائية، فيما اعتبرت الارتفاع معقولا ومسيطرا عليه.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز": إن "التضخم السنوي الأساس ارتفع في شهر تموز الماضي إلى ١٤٠,٧٪ مقارنة مع التضخم السنوي الأساس لشهر حزيران الذي سجل ١٣٩,٦ ٪، مرتفعا بمقدار ٠,٨٪"، مبينا أن "هذا التضخم شهد ارتفاعا بنسبة ٥,٩ بالمئة عن شهر تموز من العام الماضي ٢٠١١".

وأضاف صالح أن "البنك المركزي يستبعد من مؤشرات التضخم المشتقات النفطية من النفط والغاز ضمن قسم الوقود ومجموعتي الفواكه والخضراوات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية باعتبارها أسعار متذبذبة وغير مستقرة"، مشيرا إلى أن "التضخم السنوي الأساس معروف عالميا وهو يمثل ضغوط الإنفاق المستمرة".

وعزا صالح أسباب ارتفاع التضخم إلى "ضغوط الأسعار في الداخل من الخدمات كالسكن والكهرباء وكلف المواد الغذائية بعد انخفاض أسعار السلع الصناعية لمنطقة الدولار في سنة أساس ٢٠٠٥ بنسبة ٣٥٪"، مؤكدا أن "تشجيع الإسكان وتوزيع الأراضي سيخففان من حالات ارتفاع التضخم في العراق".

واعتبر صالح أن "هذا التضخم ما زال معقولا ومسيطرا عليه ما دام لم يصل إلى مرتبتين عشريتين"، لافتا إلى أن "البنك سيتخذ إجراءات معينة كاستخدام إشارة سعر الفائدة أو إجراءات أخرى في حال استمرار التضخم ووصوله إلى مرتبتين عشريتين".

ويقصد بالتضخم الأساس هو نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحتسبة بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط ، الغاز) ضمن قسم السكن ومجموعتي الفواكه والخضراوات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية، وأعلنت وزارة التخطيط، في ١٨ من شهر آب الحالي، أن مؤشرات التضخم السنوي للفترة من شهر تموز ٢٠١٢، قد ارتفعت بنسبة ٥,٧ بالمئة، فيما ارتفع التضخم الشهري الى ٠,٣٪.

تحذيرات من استخدام التومان الإيراني في التبادل التجاري

□ بغداد / المدى

حذرت عضو اللجنة الاقتصادية ناهدة الدايني الحكومة من الاستجابة لمطلب إيران باستخدام عملتها المحلية التومان في عمليات التبادل التجاري مع العراق، مؤكدة أنها عملة غير مقبولة دولياً وستضر بالاقتصاد الوطني عند استخدامها.

وقالت الدايني بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) :إن إيران تتعرض الى عقوبات اقتصادية دولية بسبب برنامجها النووي وتحاول من خلال التجارة البينية مع العراق أن تنعش اقتصادها وتقوي عملتها على حساب الاقتصاد العراقي والعملة الوطنية المحلية، وهذه تعد مخالفة قانونية للقرارات الدولية الصادرة من قبل الامم المتحدة ضد إيران.

وأضافت: إن مطالبة إيران الحكومة العراقية باستخدام التومان الإيراني في العمليات التجارية بينها وبين العراق أمر مرفوض لأنه سيؤثر على الاقتصاد الوطني وعلى سعر صرف الدينار العراقي كون العملة الإيرانية غير مقبولة دولياً، فضلاً عن أنها ستجر البلد إلى مشاكل دولية لان المجتمع الدولي لا يرضى بمساعدة إيران في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على طهران.

وأشارت الى: إن التومان الإيراني أصبح لا يمثل شيئاً وبدأ يتدهور أمام العملات الصعبة ، وحتى الدينار العراقي بعد فرض العقوبات الدولية على إيران، لذا تحاول إيران تقوية عملتها على حساب الاقتصاد العراقي.

وقد اشارت انباء الى مطالبة إيران الجانب العراقي بجعل التعامل في التجارة البينية للعراق وإيران بعملة التومان الإيراني، للخروج من الأزمة الاقتصادية الدولية التي تحاصر إيران.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٦,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١,٥٠٠ الف دينار
موز	١,٥٠٠ الف دينار
تفاح	١,٧٥٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٣٠٠٠ الف دينار
بطاطة	١٠٠٠ الف دينار
طماطة	١٠٠٠ الف دينار

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٤	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٣	دولارات
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً